AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل الموازنة العامة والدين العام في اليونان وللمدة (2004-2022)

م. م .رشا عبد الرضا حمد دنان العطافي[1] أ. د. جعفر باقر محمود علوش الوائلي[2]

جامعة واسط/ كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

نتيجة السياسات المتراكمة وغير المدروسة ادى إلى حدوث اثار سلبيه انعكست على اقتصاديات البلدان المتقدمة في أوربا وبلدان العالم على موازناتها العامة ، لما آلت اليها التطورات الاقتصادية والصناعية السريعة في البلدان المتطورة ، حيث عانت اليونان من أزمة العجز خلال المدة (2009) ، وذلك لتفوقها بالمركز الأول في منطقة اليورو لأسوء ادارة مالية في النفقات العامة يعود إلى أوليات الاسراف في النفقات على حساب الايرادات ، مما احدث خلل في هيكل الموازنة العامة ، وفي هذه المدة تأثرت سياستها الاقتصادية بالأزمات ومنها ازمة العقار (2008) ، والازمة الصحية فيروس- كورونا (كوفيد 19) بشكل خاص واثرت على الاقتصادات العالمية بشكل عام ، مع اتساع فجوة الدين سواء الدين الداخلي أو الدين الخارجي ، وزياده النفقات الجارية التي تشكل جزءاً كبير من الهيكل الوظيفي ، و من جانبه ادى ذلك إلى ارتفاع مسببات ازمة العجز ، المنعكسة بصورة سلبية على البلاد لعدم تطور البنى التحتية والخدمات العامة ، وعدم استغلال الموارد الطبيعية بصورة كفؤه التي تعتبر الاساس في تطور ونمو الاقتصاد المحلي المنعكس على ايرادات الموازنة ونفقاتها و بشكل ايجابي ، ففي حال تطورت واستغلت بشكل كفوء مع اعادة حركة عجلة هياكلها الاقتصادية بشكل عام ، هذا يجعل من عمليه النمو الاقتصادي في تطور مستمر في اليونان ، لذا فأزمة اليونان اعتبرت أزمة أوربية لما لها من تأثيرات سلبية على منطقة اليورو ، وزيادة مخاوف الدائنون والمستثمرين المتزايدة ستعرض المنطقة إلى الانهيار في وحداتها النقدية لأكبر خسارة اقتصادية، وتزيد من عدم الثقة في السندات الحكومية اليونانية ، فدقت جرس الانذار في الاسواق المالية مؤشراً سلبياً على الاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو.

Abstract

As a result of the accumulated and ill-considered policies, it led to negative effects that were reflected on the economies of the developed countries in Europe and the countries of the world on their general budgets, due to the rapid economic and industrial developments in the developed countries, as Greece suffered from a deficit crisis during the period (2009), due to its superiority. The first place in the Eurozone for the worst financial management in

public finances is due to the priorities of wasteful expenditures at the expense of revenues, which created an imbalance in the structure of the general budget, and during this period its economic policy was affected by crises, including the real estate crisis (2008) The health crisis, the Corona virus (Covid-19), in particular, affected global economies in general, with the widening of the debt gap, whether internal or external debt, and the increase in current expenditures, which constitute a large part of the functional structure, and for its part, this led to an increase in the causes of the deficit crisis. , which is reflected negatively on the country due to the lack of development of infrastructure and public services, and the failure to exploit natural resources in an efficient manner, which are considered the basis for the development and growth of the local economy, which is reflected in the budget revenues and expenditures in a positive way, if they are developed and exploited efficiently while restoring the wheel of its economic structures in general. This makes the process of economic growth in continuous development in Greece , Therefore, the Greek crisis was considered a European crisis because of its negative effects on the Eurozone, and the increasing fears of creditors and investors will expose the region to the collapse of its monetary units due to the largest economic loss, and increase the lack of confidence in Greek government bonds, thus ringing the alarm bell in the financial markets, indicating a negative indicator for the union. Europe and the Eurozone.

المقدمة

اخذ تطور الاقتصاد اليوناني يتجه بالاتجاه السلبي لما حدث من انفتاح على ساحة الاتحاد الأوربي واندماجه معها ، وتحت الشروط التي وضعتها للاتفاق على كيفية صرف الايرادات وماهي الاستحقاقات المستردة إلى منطقة اليورو من النفقات العامة اي وضعت اليونان تحت قبة المراقبة والاشراف ، مما كون ازمات عده منها ازمه الدين العام التي اثرت على صافي الموازنة العامة المتجه نحو العجز أو الفائض في الموازنة العامة ، وهذا يترك مؤشراً يوضح فيه الاثار الانكماشية والتوسعية في الموازنة العامة، المنعكسة على عملية النمو الاقتصادي في الموازنة نتيجة افراط في النفقات وتدني الايرادات والاندماج لمنطقة اليورو ، ومع استمرار هذا العجز لعده سنوات وترك اثار سلبيه منها اللجوء إلى سياسه الاقراض بفرعية لسد فجوة العجز الحاصلة في الموازنة، وعلى الرغم من تصدر الايرادات الضريبية في موازناتها العامة مع اخذ النظر لتقلبات الحاصلة في الوضع العام الخاص بعملية سد الديون واطفائها وكيفية الحصول على الضريبة بشكل مباشر أو غير مباشر ، و المنعكسة على الواقع المحلي في احداث خلل في عدم تطور البنى التحتية لارتفاع نفقاتها الاجمالية ، مما يزيد من عمق الازمة في اليونان ، وان مفهوم عجز الموازنة الذي تعاني منه الكثير من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة مع اختلاف عمليات التمويل والوسائل التي تعددت كلاً حسب مستوى تقدم بلده الاقتصادي واغلبها يعول على الدين الخارجي والداخلي كالاقتصاد اليوناني ، مما يزيد من خدمه الدين وبصوره متراكمه لذا سارعت منطقة اليورو بوضع حزم الانقاذ لانتشال اليونان مما عليها من ازمة ، لأنها ستكون احد اسباب انهيار منطقة اليورو ان لم تجد حلولاً لها .

مشكلة البـــــــحث

تنطلق مشكلة البحث من انضمام اليونان إلى منطقة اليورو وفتح باب الانفاق والمديونية العامة، لينتج عنها مشكلة عجز الموازنة العامة مع زيادة اعبائها المالية المؤثرة على الاقتصاد بشكل عام، واللجوء إلى سياسة الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويله ضمن الموازنة العامة اليونانية.

هدف البـــــــحث

ينطلق هدف البحث من العلاقة بين الدين العام وصافي الموازنة العامة ومؤشراته، فيتطلب تسليط الضوء على مشاكل العلاقة ومدى تأثيرها على الاقتصاد العام للمدة (2004-2022).

فرضية البـــــــحث

البحث قائم على فرضية مفادها ان هناك علاقة بين الدين العام وصافي الموازنة، التي أدت إلى خلل في الموازنة نتيجة زيادة المديونية خلال مدة الدراسة والمتسببة بالعلاقة الطردية القائمة بين الدين العام وصافي الموازنة.

منهجية البـــحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الذي يتم فيه تحليل مشكلة العجز في الموازنة العامة وتتطور انعكاسها على الدين العام ومدى الاحاطة بها للمدة (2004 – 2022).

فـــــجوة البـــحث

فجوة البحث انطلقت من معرفة مدة خطورة الدين العام على الاقتصاد اليوناني.

هيكلة البـــــــحث

ينقسم البحث إلى ثلاث بحوث تناول المبحث الأول :- تحليل فقرات الموازنة في الاقتصاد اليوناني للمدة (2004-2022) مليار يورو ، وشمل فيه المطلب الأول :-تحليل تطور النفقات الاجمالية ، وتحليل تطور الايرادات العامة وصافي الموازنة العامة في المطلب الثاني ، وان المبحث الثاني:- سلط الضوء على تطور الدين العام و (فجوة العجز) للمدة (2004-2022)، ليشمل مطلبه الأول :- تطور الدين العام الداخلي والخارجي وعلاقته بصافي الموازنة العامة، ومعرفة مؤشرات عبء المديونية العامة للمدة (2004-2022) في المطلب الثاني، في حين ان المبحث الثالث تناول:- الأسباب وحزم الإنقاذ التي انتشلت اليونان من الغوص في الديون (2004-2022) ، تعقبها الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول

تحليل فقرات الموازنة العامة في الاقتصاد اليوناني للمدة (2004-2022)

المطلب الأول:- تحليل تطور النفقات العامة الإجمالية في اليونان للمدة (2004-2022)

قبل التطرق إلى تحليل فقرات الموازنة العامة اليونانية لابد من معرفة الهيكل الاقتصادي اليوناني والقطاعات المعتمد عليها اليونان التي شملت كل من قطاع الخدمات الذي يعدُّ القطاع القائد في اليونان ويساهم بمقدار(75.8%) من إجمالي الناتج المحلي في عام 2009 و ساعد على استيعاب(65.1%) من قوة العمل لنفس العام. ان ما يميز هذا القطاع هو قدرته على النمو السريع مقارنه بالقطاعات الأخرى هذا الأمر يزيد من أهميته الاقتصادية وبشكل مضطرد ، فضلا عن انه عنصر فعال في نمو الصادرات اليونانية ، اذ شكلت صادرات هذا القطاع لعام 2008 صافي قدره (16082) مليون يورو ، لكنه بعد الأزمة الاقتصادية التي مر بها عام 2009 تأثر قطاع الخدمات بالمجريات السلبية حيث بلغ نموه لهذا العام (11863) مليون يور ، ثم عاود للنمو قليلاً عام 2010 وبمقدار (12304) مليون يورو[1] .

تختلف بنية الاقتصاد اليوناني من حيث ترتيبها في دول منطقة اليورو كونها ذات اقتصاد نامي ، واليونان تنتهج أيضا اقتصاد السوق الحر الذي تتم فيه تحديد الأسعار للسلع والخدمات من قبل المشاركين في السوق، وتكون الحكومة محدودة التدخل في شؤون السوق [2] ، يأتي قطاع الصناعة بالمرتبة الثانية بعد قطاع الخدمات بمساهمة قدرت بـ(20.8%) من أجمالي الناتج المحلي وطاقة استيعابه لقوة العمل قدرت بـ(20.4%) لعام 2009 ، أما القطاع الزراعي كانت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009 حوالي (3.4%) بقدرة استيعابية لقوة العمل (12.4%) [3]، هذا يجعل للقطاع الزراعي دور مهم في رفد الاقتصاد اليوناني من منتجات زراعية انعكس إنتاجها بشكل إيجابي على الاقتصاد اليوناني العام كزراعة بعض المحاصيل الانتاجية كالقطن الذي احتل المرتبة الأولى لإنتاجه في الاتحاد الأوربي وبحجم قدر بـ (183) الف طن ، أما انتاج الأرز فبالمرتبة الثانية وبحجم إنتاجي (229)الف طن يليه انتاج الطماطم والتين والبطيخ بالمرتبة الثالثة والكثير من المنتجات الزراعية [4] . وعلى الرغم من ذلك فإن ارتفاع اعتمادها على القطاعات الاقتصادية وبنسبة (40%) من الناتج المحلي الإجمالي سبب لها مشكلة وهي الإنفاق الحكومي المرتفع ، مقابل الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي والذي اخذ المدى الطويل[5] ، هذا زاد من وضع اليونان سوءاً جعلها تعاني من تدني قدرتها في خلق فرص العمل وضعف الاستثمارات وجذب رؤوس الأموال الاستثمارية سواء مباشرة أو غير المباشرة وهذا يترك حركة غير متزنة للنمو الاقتصادي اليوناني وذو مؤشر ينذر بالخطر لهبوطه المفاجئ من (4%) إلى (1.3%) ، مما صنفت اليونان عام (2010) بالمرتبة (32) في العالم حسب إحصائيات البنك الدولي على أساس الحجم الإجمالي للناتج المحلي ، هذا يجعل القطاعات الاقتصادية تصبح كقاعدة يستند عليها الاقتصاد اليوناني قادرة على تمويل الكثير من النفقات العامة وزيادة الدخول مما يساعد على دفع الضرائب ، مع زيادة الإيرادات الكلية في الموازنة العامة التي تعدُّ ضمن السياسة المالية ومن استراتيجياتها مهمة التي تسير بجانب السياسة النقدية في الموازنة العامة، حيث تؤثر الحكومة أو البنك المركزي على الاقتصاد من خلال ضبط المعروض النقدي في البلاد، لذا فإن استخدام هاتين السياستين في مجموعات مختلفة توجه لتحقيق الأهداف الاقتصادية في البلاد، يساعد في كيفيه عمل السياسة المالية و مراقبتها ومعرفه مدى تأثيرها على أشخاص مختلفين في الاقتصاد ، كما أنها تعمل على إيجاد مستوى من الإنفاق العام المحفز للطلب الاقتصادي دون خلق عبء ضريبي لا مبرر له ،مثال على ذلك كيفيه تحفيز الاقتصاد الراكد عن طريق زياده الإنفاق أو خفض الضرائب هذا ما يعرف بالسياسة المالية التوسعية، لذا فالسياسة المالية

---

[1] مصطفى حسين عبد الرزاق، الأزمة الاقتصادية وآثارها السياسية، جامعة واسط/ كلية القانون، 2013، ص (5).

[2] Matthew Johnston, Understanding the Downfall of Greece s Economy, 2023.

[3] مصطفى حسين عبد الرزاق، الأزمة الاقتصادية وآثارها السياسية، مصدر سابق ، ص (5-6).

[4] بو الكور نور الدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول ،مجلة الباحث، ع (13) ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة /كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،2013 ، ص (59-60).

[5] مصطفى حسين عبد الرزاق، الأزمة الاقتصادية وآثارها السياسية، مصدر سابق ، ص (7).

هي الوسيلة التي تقوم من خلالها الحكومة بتعديل مستويات إنفاقها ومعدلات ضرائبها ، وكذلك الإيرادات من أجل مراقبه الاقتصاد والتأثير عليه يكون بصياغة توازن أو وضع معالجات بين السياسة النقدية والسياسة المالية ، التي تعدُّ من الأمور المهمة ذات السيطرة على الظواهر الاقتصادية لخلق التوازن أثناء الأزمات المالية كالدين العام والتضخم والركود [1] .

أولا:- النفقات العامة

فعندما يتعلق الأمر بتطور وزيادة النفقات العامة فإن اليونان تشغل المركز الأول في منطقة اليورو لأسوأ إدارة للمال العام؛ لأنها أنفقت بشكل مسرف لتنظيم الألعاب الأوليمبية التي جرت القرعة على أرضها لعام 2004 وهذا اثر عليها سلباً ، و ميزانيتها كانت تعادل نصف تجهيزات الألعاب الأوليمبية مما انتج قاعدة محفزه للكارثة مستقبلاً التي حدثت بالفعل فإنهار الشارع اليوناني وزادت المطالب بالانسحاب من (منطقة اليورو) * والرجوع إلى عملة الترخاما، لكن هذا سيزيد من الأمر سوءً وستزداد الأسعار في البلاد ما ينعكس سلباً على المواطنين والقطاعات وجذب الاستثمارات إلى اليونان ، فالانضمام خلق عجز في الموازنة مع الزيادة المتتالية للازمة . وعلى الرغم من هذا التبذير والبذخ في الإنفاق إلا انه تم في الخفاء وأكدت وزارة المالية اليونانية عام 2004 بأن جميع الإحصاءات ملفقة لبلاده ، لكن الواقع يقول غير ذلك لأنه تجاوز شروط الانضمام إلى منطقة اليورو[2]. وان هناك رؤية أخرى لحدوث الأزمة اليونانية التي خرجت للساحة الاقتصادية ومنعكسة على الواقع اليوناني في عام 2010 بأن السبب الرئيس هم المصرفيون الأجانب واليونانيون وليس الإنفاق العام المفرط من جانب الدولة ،وكأنها خدعه على مستوى الاجتماعي حيث نشأت هذه الأزمة عندما أغلقت البنوك الأجنبية الخاصة سيوله الائتمان أولا في القطاع الخاص ثم القطاع العام مما تم تصميم ما يسمى بخطه المساعدة لليونان لخدمه المصالح الخاصة للمصرفيين والدول المهيمنة في منطقه اليورو . وان هذه الديون التي تُطالَب بها اليونان منذ عام 2010 بغيظه لأنها تراكمت سلبياتها في السعي من أجل تحقيق أهداف تتعارض بشكل واضح مع مصالح السكان وان الدائنون على علم تام بذلك فاستغلوا الوضع لذا يتطلب الغاء هذه الديون وبشكل جذري لحل الأزمة اليونانية [3] .

تبين بيانات الجدول رقم (1) ان النفقات العامة بما انها تتكون من عدة تقسيمات هي النفقات العسكرية والنفقات الاخرى ، الا انها بلغت أعلى قيمة لها عام (2009) حوالي (124.484) مليار يورو نتيجة الأزمة المالية التي انحصرت فيها اليونان من زيادة النفاق العام مع تحقيق نسبة نمو سنوي قدر بـ (5.75%) مليار يورو لنفس العام ، مع بدأ شرارتها التي أدت إلى حدوث عجز في الموازنة العامة ، لينتج أعلى معدل نمو سنوي للنفقات العامة في عام 2008 بمقدار (12.74%) مليار يورو، من بعدها بدأ الانخفاض في النفقات واضح من عام 2010 وبمقدار(114.979) مليار يورو

---

[1]Leslie Kramer ,Michael J Boyle and Marcus Reeves ,Fiscal Policy: Balancing Between Tax Rates and Public Spending, August 29,2023

. تم زيارة الموقع 2023/11/11 https://www.investopedia.com/

* منطقة اليورو عبارة عن اتحاد نقدي تستعمل فيه الدول الأعضاء نفس العملة (اليورو) ويكون لها سعر الصرف نفسه في كل الدول الأعضاء، وذلك بعد أن استوفت شروط معاهدة ماسترخت التي تنصّ على ألا يتجاوز عجز الموازنة 3% من إجمالي الناتج المحلي في السنة السابقة للانضمام.

([2]) أمينة حسين، علمنا الاقتصاد دروس الموازنة العامة من الأزمة اليونانية، ألف باء اقتصاد .تم زيارة الموقع 2023/11/16 https://www.abeqtisad.com/abeqtisad

([3]) Eric Toussaint ,Banks are responsible for the crisis in Greece ,CADTM Committee for the abolition . illegitimate debt, Belgique , 2017

تم زيارته الموقع 2023/11/5 http://Capital.gr/arthra/3033988/i-lithei

إلى عام 2021 وبمقدار(104.368) مليار يورو ، ثم عاودت نحو الزيادة عام 2022 لتصل إلى (115,52)مليار يورو ، مسجله بذلك تغدُّ قيمة للنفقات الاجمالية في عام 2004 البالغ (84.296) مليار يورو وبمعدل نمو سنوي بلغت نسبته (9.36%) مليار يورو لنفس العام هذه النسبة والقيمة للنفقات كانت قبل حدوث الأزمة في الاقتصاد اليوناني وموازنته العامة ،مما يتضح من بيانات الجدول أن تغدُّ نسبة لمعدل النمو السنوي للنفقات العامة كان في عام 2014 وبمقدار(19.56-%) مليار يورو ، لتسجل نسبة معدل النمو السنوي المركب للنفقات الإجمالية خلال مدة الدراسة بـ(0.142- %) مليار يورو .

جدول (1) النفقات العامة ومعدل نموها والنفقات العسكرية والأخرى ونسبتها للنفقات العامة (2004-2022) مليار يورو

السنه	النفقات العامة	النفقات العسكرية	النفقات الأخرى	معدل النمو السنوي للنفقات العامة 1 %	نسبة النفقات العسكرية إلى العامة 2 %	نسبة النفقات الأخرى إلى العامة 3 %
2004	84.296	5.0476	79.2484	9.36	5.988	94.012
2005	86.100	5.6517	80.7483	2.14	6.564	93.784
2006	93.671	6.0640	87.607	5.13	6.474	93.526
2007	104.662	6.2346	98.4274	11.73	5.957	94.043
2008	117.998	7.2187	110.7793	12.74	6.118	93.882
2009	124.784	7.6601	117.4539	5.75	6.139	94.126
2010	114.979	6.1639	108.8151	-7.85	5.361	94.639
2011	112.143	5.1280	107.015	-2.46	4.573	95.427
2012	105.798	4.6036	101.1944	-5.65	4.351	95.649
2013	108.897	4.2592	104.6377	2.929	3.911	96.089
2014	87.594	4.1491	83.4449	-19.56	4.737	95.263
2015	91.718	4.3445	87.3735	4.70	4.737	95.263

2016	85.070	4.4882	80.5818	-7.24	5.276	94.724
2017	85.871	4.5349	81.3361	0.94	5.281	94.719
2018	87.137	4.8776	82.2594	1.47	5.598	94.402
2019	87.758	4.8082	82.9498	0.71	5.479	94.521
2020	98.871	5.0649	93.8061	12.66	5.123	94.877
2021	104.368	7.0184	97.3496	5.55	6.725	93.275
2022	115.52	7.7059	107.8141	10.68	6.671	93.329
معدل النمو السنوي المركب	-0.142 %	% -0.476	% -0.129			

المصدر:- من عمل الباحثة بالاعتماد على:-

-المديرية العامة اليونانية، "حقيقة" لجنة الحقيقة، 2015 . تم زيارة الموقع 2023/10/22

http://www>capital.gr/arthra/3033988

-البنك الدولي ، النفقات العامة بالأسعار الجارية لسنوات متفرقة .

- الجمهورية اليونانية، هيئة الإحصاء اليوناني، البيانات المالية للفترة (2018-2021)، 2022، ص (2).

- مؤشرات التنمية العالمية ، 2023/12/19 متوفر على الموقع الإلكتروني https://data.albankaldawli.org

- عمود (1،2،3) من عمل الباحثة .

ثانياً :- تقسيمات النفقات العامة الرئيسية

1:- النفقات العسكرية

يؤدي الإنفاق العسكري دوراً مهما في التأثير على الموازنة العامة اليونانية، حيث تم الإفراط بشكل غير طبيعي في الإنفاق على القوات المسلحة والجيش مع شراء المعدات العسكرية سواء الصغيرة منها أو كبيرة الحجم ، وهذا الإنفاق حسب الإحصائيات اليونانية لم يخضع إلى الشفافية والمساءلة ، لذا كان تقديم التسهيلات بشتى الوسائل إلى اليونان عن

طريق الدول والمصانع ذات الإنتاج العسكري ، احد الأسباب التي أدت إلى تفاقم الأزمة اليونانية [1] ، وان حجم هذه النفقات العسكري متذبذب خلال مدة الدراسة بين الارتفاع والانخفاض تارة أخرى ، ليكن عام (2022) هو الأعلى لحجم النفقات العسكرية وقدر بحوالي (7.7059) مليار يورو ، و هذا الارتفاع يعود إلى تأزم الوضع بين روسيا و أوكرانيا وعلى خلافها حدثت الحرب الروسية-الأوكرانية ، تحسباً لتوسع ساحة الحرب إلى الدول المجاورة تم الانفاق بهذا الحجم ليصل معدل النمو السنوي المركب لسنوات الدراسة للنفقات العسكرية إلى (0.476- %) مليار يورو ، أما نسبتها إلى النفقات الاجمالية قدرت عام (2021) (6.725 %) مليار يورو الأعلى خلال مدة الدراسة.

2: -النفقات الأخرى

النفقات الأخرى شملت جميع النفقات على البحث والتطوير ونفقات السلع والخدمات والتعليم وإجمالي الإنفاق الوطني والجارية والاستثمارية، حيث أعلى حجم لها قدر بحوالي (117.4539) مليار يورو لعام (2009) في أوج الأزمة اليونانية وهذا نتيجة الإفراط في النفقات بصورة عامة مما فاقم الأزمة بشكل سلبي [2] ، مما ادى تغيرات مستمرة في حجم ونسب هذه النفقات لتصل إلى معدل النمو السنوي ذي النسبة السالبة خلال مدة الدراسة بـ (0.129- %) مليار يورو.

المطلب الثاني:- تطور الإيرادات العامة وصافي الموازنة العامة في اليونان للمدة (2004-2022)

أولاً:- الإيرادات العامة وتقسيماتها الرئيسية

1: - الإيرادات العامة

أن حجم الإيرادات العامة اعتمدت على الكثير من القطاعات والاستثمارات السياحية في اليونان والإيرادات الأخرى لرفد الموازنة العامة ، مما انعكس إيجابيا على حجم الإيرادات الإجمالية فكان أعلى حجم لها عام 2022 قدر بـ (107.2) مليار يورو ليشكل نفس العام أعلى نسبة لمعدل النمو السنوي من الإيرادات الإجمالية خلال مده الدراسة التي بلغت نسبتها المئوية بمقدار (18.05%) مليار يورو، أما تغدُّ حجم لها كان 2004 بمقدار(70.586) مليار يورو ، وفي المقابل فإن معدل نموها السنوي لعام (2020) كان التغدُّ وبمقدار سلبي وصل إلى(8.49-%) مليار يورو [3] ، ومعدل النمو السنوي قُدرت نسبته بـ (4.082 %) مليار يورو، وهو ناتج من تراكم رأس المال السنوي لسنوات الدراسة ، وفي جدول رقم (3) تم حساب المتوسط السنوي للإيرادات الإجمالية المقدر بـــ(75.635) مليار يورو.

---

[1] إبراهيم بدران ، الآفاق المستقبلية للتصنيع في الأردن ،عالم الكتب للنشر، 2016،ص(142).
[2] المديرية العامة اليونانية، "حقيقة" لجنة الحقيقة، 2015 ، مصدر سابق .
[3] هيئة الإحصاء اليوناني ، مصدر سابق ، ص (2).

جدول (2)

تـــطور الإيرادات العامة والنفطية والضريبية والفـــحم والإيرادات الأخرى (2004-2022) مليـار يـورو

السنوات	الإيرادات العامة	الإيرادات النفطية	الإيرادات الضريبية	إيرادات الفحم	الإيرادات الأخرى
2004	70.59	0.24	31.74	2.47	36.14
2005	75.29	0.16	31.87	1.60	41.66
2006	80.74	1.31	34.76	1.61	43.06
2007	89.71	0.24	35.26	2.50	51.71
2008	94.68	2.28	37.07	6.91	48.42
2009	89.43	1.31	40.50	2.15	45.46
2010	90.61	1.52	43.53	3.84	41.71
2011	88.51	0.91	47.10	4.60	35.89
2012	86.27	2.03	48.92	2.26	33.06
2013	85.85	2.71	46.97	0.94	35.23
2014	80.79	0.33	45.67	0.71	34.71
2015	82.37	2.50	43.39	5.15	31.33
2016	87.37	2.52	44.08	4.07	36.70
2017	86.90	1.88	46.34	0.61	38.07
2018	88.81	2.25	46.81	6.45	33.30
2019	89.82	3.82	48.00	0.40	37.96
2020	82.20	1.08	40.23	1.57	39.32
2021	90.80	0.21	46.04	2.66	41.89

2022	107.20	0.36	55.22	2.32	49.30
معدل النمو السنوي	% 4.082	% 4.40	% 2.183	% -1.20	% -0.497

المصدر: - من عمل الباحثة بالاعتماد على: -

- المديرية العامة اليونانية، مصدر سابق.

-البنك الدولي، مصدر سابق.

-هيئة الإحصاء اليوناني، مصدر سابق، ص (2).

- Hellenic Republic, Hellenic Statistical Authority, General Financial Statements of . the Pharaohs (2018 and - 2021), Piraeus, October 21, 2021

- مؤشرات التنمية العالمية ، 2023/12/19 متوفر على الموقع الإلكتروني https://data.albankaldawli.org

2: - الإيرادات النفطية

تعتبر الإيرادات النفطية احد روافد إيرادات الموازنة العامة في اليونان، علماً أنها منخفضه مقارنه بالإيرادات الأخرى ومنها الضريبية ، حيث قدر أعلى حجم لإيرادات النفطية عام (2019) وبمقدار بلغ(3.82) مليار يورو ، التي يقابلها إيرادات ضريبيه مرتفعة بالنسبة للسنوات السابقة بلغت (48.00) مليار يورو [1] ، على الرغم من حدوث الأزمة الصحية العالمية لهذا العام التي أدت إلى انخفاض نسبة الإيرادات النفطية نتيجة الحجر العام الذي حدث في العالم وحجب التصدير والاستيراد لتفادي أزمة كوفيد 19 كورونا فايروس ، وتركت تبعاتها للسنوات التي بعدها حيث بلغت نسبة الايرادات النفطية لعام (2021) بـ (0.23%) مليار يورو ،وان المتوسط السنوي للإيرادات النفطية وعن نسبته المئوية في جدول (3) خلال مدة الدراسة قدر بـ(2.113) مليار يورو ، أما نسبة معدل نموها السنوي خلال سنوات الدراسة بلغت (4.40 %) مليار يورو.

3: - الإيرادات الضريبية

إن فئة الإيرادات الضريبية من إيرادات الموازنة العامة للدولة اليونانية تشمل كلٌ من إيرادات ضريبه القيمة المضافة، إيرادات صناديق الاستثمار الأوربية ، وعائدات الضرائب العقارية، وعائدات ضريبة الدخل [2]، لذا فإن قيمة الضرائب في الموازنة العامة لها ثقل يصب في كفة الإيرادات العامة ، فأعلى حجم لها كان من نصيب عام (2022) وبمقدار بلغ حوالي(55.21) مليار يورو خلال مدة الدراسة ،وكان عام (2008) يشهد أزمة العقار العالمي حيث بلغ حجم الايرادات

(1) هيئة الإحصاء اليوناني، مصدر سابق ، ص (2).
(2) غرفة الأخبار ، اقتصاد، الميزانية عام 2022، 2023/2/25 . متوفر على الموقع الإلكتروني http://www.com.ot.gr/2023/01/25/oikono

الضريبية لهذا العام (37.07) مليار يورو ، وشهد عام (2012) أعلى نسبة للإيرادات الضريبية بحوالي (56.70%)مليار يورو ، وهذه النسبة الأعلى خلال مدة الدراسة من (2004-2022) ، لتأتي نسبة المعدل النمو السنوي لهذه الايرادات بمقدار (2.183 %) مليار يورو وبمتوسط سنوي بلغ (49.318 %))مليار يورو.

4: - إيرادات الفحم

تعتبر إيرادات الفحم أيضا من الروافد المهمة للإيرادات الإجمالية اليونانية، حيث تشير إلى جميع أنواع الفحم والفحم البني الذي يخلو من سوائل الغاز الطبيعي وفحم الصلب واللغنيت البني، فضلا عن (الفحم الخثي*) حيث كانت نسبتها كبيره في عام (2008) وبحجم قدر بحوالي (6.91) مليار يورو، وبمعدل نمو سنوي خلال مدة الدراسة قدرت نسبته بـ(1.20-%) مليار يورو، اما متوسطة السنوي قدر بـ (3.182) مليار يورو .

5: -الإيرادات الأخرى

تتضمن جميع الإيرادات التي تعتمد عليها اليونان في رفد موازنتها العامة السنوية، كإيرادات الموارد المعدنية التي نالت لسنوات عده بنسبة كبيرة من الإيرادات الإجمالية ففي عام (2017) شكلت نسبتها حوالي (8.17) مليار يورو ،وكان عام (2021) الأعلى نسبه لهذه الإيرادات بحجم قدر (9.48)مليار يورو ،وكذلك تتضمن الإيرادات الأخرى إيرادات الغابات التي أخذت حيز مهم في زيادة الإيرادات الإجمالية اليونانية، وان هذه الغابات ذات الإيراد المستدام تستند إلى قوانين مهمه في حجم كمية القطع والإزالة والزراعة وترميم المنازل الموجودة في ضمن الرقع الجغرافية للغابات أو طريقة الامتلاك ، لذا عام (2017) شكلت هذه الإيرادات نسبه كبيره عن سابقاتها وبعدها من سنوات الدراسة وبنسبة قدرت بـ(2.49) مليار يورو [1]، وأيضا هناك إيرادات موارد الغاز الطبيعي الذي يعدُّ احد أنواع البترول جنبا للموارد النفطية الخام ، ويعدُّ الأهم في أوروبا لأنه مورد نظيف الاستهلاك، ولا يمكن ان يتم نقله إلا في خط أنابيب أو سفن ذات تقنيه عالية الحفظ وباهظه الثمن ، ومن الممكن أن ينقل بسيارات صهريج مصممه خصيصاً لنقله من مكان إلى آخر، واليونان اكتشفت الغاز في البحر المتوسط حوالي بين عامي (2000 و 2001) ، وكان احتياطي الغاز لعام (2011) يقدر بنحو (127.4) مليار متر مكعب في ساحل قبرص ضمن حقل أفر وديت ، لذا تطمح اليونان الحصول اكتشافات جديد للغاز[2] ، وان حجم هذا الإيراد لعام (2014) قدر بحوالي (7.75) مليار يورو [3] ، أما بشكل عام للإيرادات الأخرى فإن نسبة معدل نموها السنوي لسنوات الدراسة شكل حوالي (0.497- %) مليار يورو، وليكن أعلى حجم لها عام (2007) حوالي (51.70) مليار يورو ، ومتوسطها السنوي قدر بـ (45.985)مليار يورو.

* فحم الخثي هو وقود أحفوري يتكون من بقايا نباتية متحجرة خضعت لعملية تحلل غير كاملة حيث يتكون في الأراضي الرطبة مع تحللها البطيء من بقايا الطحالب والسراخس والنباتات البرية ،وهو مصدر مهم للطاقة في العالم لاستخداماته الكثيرة في التدفئة وإنتاج الكهرباء وصناعة الأسمدة والمواد العازلة .

[1] مؤشرات التنمية العالمية ، 2023/12/19 متوفر على الموقع الإلكتروني https://data.albankaldawli.org

[2] أحمد الصباغ ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي- خريطة الصراع بشرق المتوسط، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، صفحات متفرقة.

[3] مؤشرات التنمية العالمية ، مصدر سابق.

جدول (3)

نسبة الإيرادات العامة إلى الإيرادات النفطية والضريبية وإيرادات الفحم والإيرادات الأخرى للمدة (2004-2022)

مليار يورو

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو السنوي للإيرادات العامة %1	نسبة الإيرادات النفطية % 2	نسبة الإيرادات الضريبية 3 %	نسبة الايرادات الفحم 4 %	نسبة الإيرادات العامة إلى الإيرادات الأخرى 5 %
2004	70.586	4.96	0.33	44.97	3.51	51.20
2005	75.289	6.66	0.21	42.32	2.13	55.33
2006	80.737	7.23	1.62	43.06	1.99	53.34
2007	89.710	11.11	0.27	39.30	2.79	57.64
2008	94.678	5.53	2.41	39.15	7.30	51.15
2009	89.428	-5.54	1.47	45.29	2.41	50.84
2010	90.609	1.32	1.68	48.04	4.24	46.04
2011	88.506	-2.32	1.03	53.22	5.20	40.55
2012	86.269	-2.52	2.35	56.70	2.62	38.33
2013	85.850	-0.48	3.16	54.72	1.10	41.03
2014	80.790	-5.89	0.41	56.53	0.90	42.97
2015	82.374	1.96	3.03	52.68	6.25	38.04
2016	87.365	6.05	2.88	50.45	4.65	42.01
2017	86.896	-0.53	2.17	53.32	0.70	43.81
2018	88,807	2.19	2.54	52.71	7.26	37.50
2019	89.823	1.14	4.25	53.44	0.40	42.27

2020	82.197	-8.49	1.31	48.94	1.92	47.83
2021	90.803	10.35	0.23	50.70	2.93	46.13
2022	107.2	18.05	0.34	51.51	2.16	45.99
المتوسط السنوي	75.635	%4.03	2.113	49.318	3.182	45.985

المصدر: - من عمل الباحثة بالاعتماد على

- عمود (1،2،3،4،5) بالاعتماد على جدول (2) .

ثانياً:- صافي الموازنة العامة اليونانية

الموازنة العامة اليونانية عانت من اقتصاد سيء جدا نتيجة المشاكل المالية التي ولدت ازمه ماليه طالت الاقتصاد اليوناني منذ عام 2009 والناتجة من عدة أمور منها (النفقات المتزايدة على الألعاب الأولمبية)* ، و على الرغم من زيادة الإيرادات العامة من عام 2004 إلى 2010 إلا أنها لا تغطي تلك النفقات المرتفعة وان هذه النفقات المتزايدة خلقت العجز الهيكلي في الموازنة العامة خلال بداية الأزمة لعامي(2008-2009) وبنسب(23.32- ، 35.35 -) ، هذا يرجع إلى حدوث الأزمة العالمية أزمة العقار التي تعتبر احدى الصدمات التي عانى منها العالم اجمع ،وادت إلى انخفاض السيولة العالمية وبشدة ، استدعى ذلك عمل خطة دعم السيولة في هيكل الاقتصاد لتفادي أثار الأزمة العالمية ضمن قانون (3723) لعام 2008 من أجل تأمين (11.4) مليار يورو عند نهاية 2009، هذا الأمر ولد العجز الدوري الذي أنتجته الأزمة العالمية[1] ، فضلاً عن دخولها إلى اليورو الأوروبي والذي كان ضمن شروطه الإنفاق بهذا الشكل جعله تنحدر إلى هاويه العجز وهدر الكثير من الأموال والإنفاق بإسراف ، لذلك ظهرت حاله العجز الجاري في الموازنة ضمن سنوات الدراسة والتي شملت عام(2015) تغذُّ قيمه له في فتره الأزمة وحدوثها حيث كان صافي الموازنة يعاني من عجز كبير جدا بسبب زيادة النفقات العامة وبمقدار فاق حجم الإيرادات العامة اكثر من ثلاث أضعافها وقدرت بـ(917.180) مليار يورو ، فظهر صافي الموازنة بمقدار سلبي بلغ (834.80-) مليار يورو ، هذا خلق العجز المركب لان الموازنة العامة اليونانية عانت من ثلاث أنواع من العجز التي تعود إلى أسباب الأزمة ، بعد ذلك حدث نوع ما من التحسن عبر السنوات وذلك نتيجة تطبيق خطط الإنقاذ الثلاثة التي من خلالها ظهر التغيير بالصورة الإيجابية على صافي الموازنة العامة فشملت أعلى صافي موازنه عام (2019) وبمقدار (2.06) مليار يورو [2].

* وحيث ان هذه النفقات المتزايدة شملت فقط لبناء مطار دولي ومترو للإنفاق وبنسبة (11) مليار من النفقات مع البذخ والإسراف المفرط للحكومة على الرغم من أنها أعلنت ان موازنة الأولمبياد (4.4) مليار يورو والتكاليف الأمنية بلغت (600) مليون يورو .

[1] منى يونس حسين، محاولة تحليلية لأزمة اليونان المالية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد ،ع (39) ،2014، ص (متفرقة) .

[2] منى يونس حسين، محاولة تحليلية لأزمة اليونان المالية، مصدر سابق، ص (متفرقة).

جدول (4)

صافي الموازنة العامة اليونانية ومعدل نموها السنوي

(2004-2022) مليار يورر

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	صافي الموازنة العامة 1
2004	70.586	84.296	-13.683
2005	75.289	86.100	-10.811
2006	80.737	93.671	-12.93
2007	89.710	104.662	-14.95
2008	94.678	117.998	-23.32
2009	89.428	124.784	-35.35
2010	90.609	114.979	-24.37
2011	88.506	112.143	-23.63
2012	86.269	105.798	-19.52
2013	85.850	108.897	-23.04
2014	80.790	875.940	-795.15
2015	82.374	917.180	-834.80
2016	87.365	850.700	-763.33
2017	86.896	85.871	1.02
2018	88.807	87.137	1.67
2019	89.823	87.758	2.06
2020	82.197	98.871	-16.70

2021	90.803	104.368	-13.56
2022	107.2	115.52	-8.32

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على:-

-عمود (1و 2) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدولين (1 و2)

المبحث الثاني

تطور الدين العام و (فجوة العجز) للمدة (2004-2022)

المطلب الأول :- تطور الدين العام الداخلي والخارجي وعلاقته بصافي الموازنة العامة

ان الدين العام وفقاً لدالاماجاس هو القيمة الإجمالية لجميع القروض غير المدفوعة ، أو مجموعة العجز المالي والذي يجمع جزء من تدفق الإيرادات للحكومة من خلال الضرائب مع اعتبار الديون هي المتغير للاسهم ذو القيمة الإجمالية للسندات الحكومية القائمة في وقت معين ،فأزمة اليونان اعتبرت أزمة أوربية لما لها من تأثيرات سلبية على منطقة اليورو أو تعني انهيار المنطقة لما تعرضت له وحداتها النقدية لأكبر خسارة اقتصادية ، فوضعت اليونان خطة للوفاء بديونها وعدم الإفلاس مع تصاعد وتيرة المخاطر التي تحيط اليونان ، مما اضطر الحكومة اليونانية عن إعلان حالة التقشف الصارمة من أجل تقليص حجم عجز الموازنة الأعلى نسبة في اقتصاديات منطقة اليورو[1].

أولاً:- الدين العام

إن التاريخ الاقتصادي لليونان يعاني من عدم قدره الدولة في حل المشاكل والأزمات الاقتصادية التي تساعد على عرقلة تطور البلد ، مما نبع الاقتصاد الضعيف، فضلا عن وجود قدره لدى مواطنيها على التهرب الضريبي، بشكل ملفت للنظر مع تسجيل ثغرات كبيره للإنفاق العام ، وان التصنيفات الائتمانية لعبت الدور الفعال في زيادة عمق ازمه الديون اليونانية هذا أدى إلى خلق تشوه في الاقتصاد اليوناني، مع ذلك فإن هناك اقتراض إضافي أدى أيضا إلى هشاشه النظام المالي الذي زاد من عمق الأزمة وأثار الرعب في الأسواق المالية؛ إذ إن اليونان كانت من البلدان المزدهرة ضمن بلدان الاتحاد النقدي الأوروبي، وكان اقتصادها يحقق نسبه نمو قرابه (4%) سنويا خلال الفترة المحصورة بين 2003 و 2007 ، مما جعلها تنفق بشكل مبالغ لاستضافه دوره الألعاب الأولمبية وتهيئه جميع المستلزمات لهذه الدورة،

[1] Eleni Bessiu ,Supervisor :Nikolaos Kyriazis, professor ,the evolution of the Greek debit is it manageable? Economic policy proposals ,Masters Thesis, University of the Scalia of Economic Sciences ,Graduate Study program Applied,2017, p (81).

وانها استطاعت ان تجذب استثمار توافر الائتمان لجميع مناطق اليورو، لذا فاليونان جاءت بالمرتبة (28) لما حققتهُ من معدلات التضخم المرتفع حول العالم في تلك المدة [1].

وبهذا يكون معدل نسبة النمو السنوي للدين الداخلي بمقدار (2.94 %) مليار يورو، حيث سجل الدين الداخلي تغذُّ حجم له في عام 2004 بمقدار (183.187) مليار يورو ولنفس العام كان تغذُّ حجم للدين الخارجي بمقدار (191.000) مليار يورو، ليأتي عام 2022 بأعلى حجم للدين الداخلي قدر بـ(386.08) مليار يورو، لكن الدين الخارجي سجل أعلى حجم له عام 2021 بمقدار (556.000) مليار يورو، وبنسبة معدل نمو سنوي للدين الخارجي (4.43 %) مليار يورو خلال مدة الدراسة.

ثانياً :- العلاقة بين الدين العام وصافي الموازنة (فجوة العجز*)

كما ذكر سابقاً، إن اليونان عانت من مديونية أثقلت كاهل الاقتصاد اليوناني وعرقلت تطور نمو البلاد، لذا فإن الدين العام بشقية الداخلي والخارجي حيث كان أعلى حجم له عام 2022 وبحجم بلغ (935.308) مليار يورو ، وتغذُّ حجم له كان عام 2004 والبالغ مقداره (374.187) مليار يورو ، وبمعدل نمو سنوي قدرت نسبته (3.764 %) مليار يورو، لذا كانت الزيادة في الدين العام له تأثير كبير على صافي الموازنة العامة مما نتج عن هذا الخلل في الموازنة بفجوات عجز خلال مدة الدراسة وبنسب كبيره ، وان أعلى حجم لفجوة العجز اليوناني للدين الداخلي كانت في عام 2015 وبمقدار (1156.132)مليار يورو، ونسبة ذات معدل نمو سنوي و المقدرة بـ(4.876 %) مليار يورو، وهذا الارتفاع في الفجوة يعود لانخفاض صافي الموازنة العامة بمقدار كبير جدا (834.80-) مليار يورو، الذي خلق عجز كبير في الموازنة العامة ، لذا عند انقاص الدين الداخلي من صافي الموازنة، سينتج لنا فجوه عجز بهذا المقدار الكبير، وبالمقابل فإن تغذُّ حجم لفجوة الدين الداخلي كان عام (2010) بعد حدوث الأزمة وأثار تبعاتها الاقتصادية بفجوة قدرت بـ (56.656)مليار يورو نتيجة زياده النفقات على الإيرادات العامة مولده بذلك عجز مقداره (24.63-)مليار يورو.

لتأتي نسبة معدل النمو السنوي لفجوة الدين الإجمالي بمقدار (4.340 %) مليار يورو، وان أعلى حجم لهذه الفجوة كان في عام (2004) وبلغ (1598.132) مليار يورو.

الجدول رقم (5)

صافي الموازنة العامة وفجوة العجز للمدة (2004-2022) مليار يورو

السنة	الدين العام الداخلي	الدين العام الخارجي	إجمالي الدين العام	صافي الموازنة العامة(الفائض والعجز) 1	فجوة العجز للدين الداخلي 2	فجوة الدين الإجمالي 3
2004	183.187	191.000	374.187	-13.683	196.87	387.87

[1] ايمان عبد خضير ، خالد عبد الحميد عبد المجيد، أزمة اليونان (أزمة اليورو) والدروس المستفادة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد، ع (73) ، م (19) ، ص 312.

* فجوة العجز اول ظهور لهذا المفهوم كان في اليونان قبل الميلاد 509 بعد ذلك استمر بالتطور لذا فهو يعبر عن فجوة مالية تحدد بالمقارنة بين النفقات والايرادات فيظهر نتيجة تفوق النفقات العامة على الايرادات العامة في الموازنة.

454.229	223.229	-10.811	443.418	231.000	212.418	2005
501.147	239.147	-12.93	488.217	262.000	226.217	2006
570.311	253.311	-14.95	555.361	316.000	239.361	2007
656.39	285.39	-23.32	633.07	371.000	262.70	2008
753.874	333.874	-35.35	718.524	420.000	298.524	2009
673.656	56.656	-24.37	649.286	321.00	328.286	2010
788.608	391.608	-23.63	764.978	397.000	367.978	2011
773.053	325.053	-19.52	753.533	448.000	305.533	2012
771.517	344.517	-23.04	748.477	427.000	321.477	2013
1547.277	1119.27	-795.15	752.127	428.000	324.127	2014
1598.132	1156.132	-834.80	763.332	442.000	321.332	2015
1510.688	1089.68	-763.33	747.358	431.000	326.358	2016
733.683	327.683	1.02	734.703	406.000	328.703	2017
736.933	318.933	1.67	738.603	418.000	320.603	2018
783.723	331.423	2.06	785.483	452.000	333.483	2019
855.268	357.268	-16.70	838.568	498.000	340.568	2020
911.013	355.013	-13.56	897.453	556.000	341.453	2021
943.628	394.4	-8.32	935.308	549.000	386.08	2022
% 4.340	% 4.876	---	% 3.764	% 4.43	% 2.94	معدل النمو السنوي

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على :-

Aaron Oneill, National debt of Greece from 2018 to 2028, AUG 4 2023.

–

متوفر على الوقع الإلكتروني - https://www.statista.com

-Quarterly ,Greece Centrol Government Debt ,Greece Cental Government Debt: 1 to 5 Years, 2014-2017 , Ministry of Finance.

-Hellenic Republic, Hellenic Statistical Authority, For the years 2011 , page (30) . (2003-2010) August

المطلب الثاني:- مؤشرات عبء المديونية العامة (2004-2022)

أولاً:- المؤشرات وتقسيماتها الرئيسية

المؤشر الأول: - نسب الدين العام إلى الإيرادات والصادرات والناتج المحلي الإجمالي

1: -نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة

ان الدين العام ونسبته إلى الإيرادات العامة تتذبذب بين الارتفاع في سنوات وفي سنوات أخرى الانخفاض هذا يجعل عام 2020 الأعلى نسبه له وبمقدار بلغ (1020.19%) مليار يورو، وذلك لزيادة الدين العام عما سبق من السنوات وبمقدار (838.568) مليار يورو مع زيادة الإيرادات وبحجم (82.197) مليار يورو لتكون هذه النسبة المرتفعة، وتغدُّ نسبة له من الإيرادات كان عام 2004 والبالغ مقداره بـ(530.11%) مليار يورو وبدين عام قدر ب (374.187) مليار يورو مع حجم إيرادات بلغ (70.586) مليار يورو.

جدول(6)

نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة والصادرات والناتج المحلي الإجمالي للمدة

(2004-2022) مليار يورو

السنوات	الدين العام	الإيرادات العامة	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %1	نسبة الدين العام إلى الإيرادات العامة %2	نسبة الدين العام إلى الصادرات %3	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %4
2004	374.187	70.586	13.3656	193.716	8.27	530.11	2799.75	193.16
2005	443.418	75.289	14.8565	199.242	3.21	588.95	2984.67	222.55

224.09	2850.02	604.70	8.96	217.862	17.1303	80.737	488.217	2006
238.60	2875.58	640.48	6.80	232.695	19.313	89.710	555.361	2007
261.60	2982.28	668.65	3.99	241.990	21.2277	94.678	633.07	2008
302.49	398.84	803.46	1.84	237.534	18.0150	89.428	718.524	2009
289.69	3068.28	716.58	-5.64	224.124	21.1612	90.609	649.286	2010
376.26	3155.52	864.32	-9.28	203.308	24.2425	88.506	764.978	2011
400.00	2742.27	873.46	-7.34	188.381	27.4784	86.269	753.533	2012
416.08	871.84	871.84	-4.51	179.884	27.2230	85.850	748.477	2013
423.59	2776.86	930.96	-1.27	177.559	27.0855	80.790	752.127	2014
432.80	2963.97	926.66	-0.67	176.369	25.7537	82.374	763.332	2015
428.30	2937.05	855.44	-1.06	174.494	25.4458	87.365	747.358	2016
415.31	2545.27	845.49	1.38	176.903	28.8654	86.896	734.703	2017
411.34	2206.66	831.54	1.50	179.558	33.4714	88.807	738.603	2018
428.40	2319.04	874.47	2.11	183.351	33.8710	89.823	785.483	2019
506.97	2722.56	1020.19	-9.78	165.406	30.8007	82.197	838.568	2020
493.98	2243.80	988.35	9.83	181.675	39.9970	90.803	897.453	2021
449.60	1707.20	872.48	14.50	208.030	54.786	107.2	935.308	2022
393.937	**2481.656**	**805.691**	**3.284**	**196.952**	**26.531**	86.734	701.157	متوسط المدة

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على :-

-Aaron O'Neill ,Greece :Gross domestic product (GDP)in current prices from 1988 to 2028, Hellenic Statistical Authority, Aug8,2023

-جمهورية اليونان ، هيئة الإحصاء اليونانية ، الاقتصاد اليوناني ، 2023، ص (40).

2:-نسبة الدين العام إلى الصادرات

ان الصادرات اليونانية اعتمدت على شحن السفن والطائرات ،وعمل جداول إرساليات إلى الاتحاد الأوربي والدول الثالثة ، مع المنتجات النفطية وحركة القطاعات الداخلية التي عززت الاقتصاد اليوناني بشكل إيجابي [1]، لذا فإن أعلى نسبة للدين العام إلى الصادرات كانت في عام (2011) وبمقدار (3155.52%)مليار يورو ، وسجل تغذُّ نسبة له وبحجم قدر بـ(398.84%) مليار يورو عام 2009، حيث كان حجم الصادرات متنبذب خلال مدة الدراسة، وكان حجم هذه السنة منخفض نوعاً ما وقدر حجمة بـ (18.0150) مليار يورو بسبب اندلاع الأزمة في هذا العام.

3: - نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي

ان الناتج المحلي الإجمالي يعتبر من المرتكزات المهمة في اليونان حيث شكل نسبة كبيرة في موازناتها المتتالية ، لذا فإن أعلى حجم لإجمالي الناتج المحلي قدر بـ(241.990) مليار يورو يقابله معدل نمو سنوي البالغ (3.99%) لعام 2008 ، نتيجة زيادة الإيرادات العامة ونمو القطاعات الاقتصادية وبحجم قدر بـ (94.678) مليار يورو ، وبهذا ستكون أعلى نسبة لدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بحجم (506.97%) مليار يورو لعام 2020 هذا ما آلت اليه الزيادة الحاصلة للدين العام لهذا العام ، يقابل هذه النسبة حجم الناتج المحلي الإجمالي، حيث قدر بـ(165.406) مليار يورو وبمعدل نمو سنوي (9.78-) مليار يورو خلال مدة الدراسة، وان تغذُّ نسبة للدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت من نصيب عام 2004 وبمقدار بلغ (193.16%) مليار يورو.

المؤشر الثاني: - نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات والنفقات العامة والصادرات والناتج المحلي الإجمالي

ان خدمة الدين العام بدأت بالزيادة من عام 2004 إلى عام 2011 وبحجم متقارب وهذا الارتفاع جاء نتيجة دفع الدولة اليونانية مبالغ كبيرة لخدمة الدين ، ولان البلاد لم يكن لديها أرصدة إيجابية للحساب الجاري ،مما اضطرت إلى اقتراض المبالغ المفقودة في الأسواق المالية ، لذا فإن الودائع والنقد المتداول تم تحويله إلى اليورو وأصبحت لدى اليونانيين سهوله في نقل المعاملات الجارية إلى خارج اليونان من أجل الشراء أو العمل الاستثماري ، كذلك الأجانب الذين لديهم دخل في اليونان، وان حركة الأموال هذه أدت إلى هروب رؤوس أموال طائلة إلى الخارج ، هذا الأمر دفع اليونان إلى الاقتراض وبشكل سلبي من الأسواق المالية من أجل دفع مدفوعات الفائدة ، لكن حين تأزم الوضع اليوناني عام 2009 اضطر المقرضون إلى عدم إقراض الدولة تحسباً لعدم قدرتها على خدمة هذا الدين ، مما جعل اليونان تلجئ إلى منطقة اليورو وبذلك حصلت على(الترويكا)* ،التي فرضت اتفاقية قرض معها ان تتخلى عن سيادتها الوطنية وهذا الشرط لم تعمل به سابقاً سواء ألمانيا لما آلت اليه من الحربين العالميتين واستسلامها للعدو من أجل سداد ديونها ومن جهة أخرى تضيق الخناق عليها من لدن الولايات المتحدة، هذا الأمر خلق المعجزة الألمانية آنذاك ، لذا فإن اليونان وافقت على هذا الشرط بدون قيد مقابل التخلص من الأزمة ، مع الموافقة التامة بالإدارة المالية من قبل الترويكا ومنحها الحق في إدارة أملاكها ، حيث أعلنت الترويكا حالة التقشف الاقتصادي؛ وذلك بتقليل الأجور ومعاشات التقاعد وتقليل تكاليف الإنتاج مما ينعكس سلباً على الطلب المحلي والواردات من السلع والخدمات من الخارج ، فينتج بذلك زيادة الصادرات ليظهر حسابي جاري إيجابي يجعلها تكون قاعدة للنمو وسداد جميع الالتزامات منها القروض الكبيرة ،

[1] جمهورية اليونان ، هيئة الإحصاء اليونانية ، الاقتصاد اليوناني ، مصدر سابق ، (صفحات متفرقة).

* الترويكا هي مصطلح سياسي يشير الى اجتماع ثلاث دول على رأي واحد تجاة قضية معينة لدولة ما وهنا تشير الى صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوربي والمفوضية الأوربية لحل مشكلة اليونان .

وسيفتح هذا التحسن المجال أمام القيام بالاستثمارات واستيراد الأموال من الخارج عن طريق انتتاج السلع والخدمات التي يتميز بها اليونان دون غيره من البلدان، إلى أنها انخفضت عام 2018 وبحجم قدر بـ(17.781) مليار يورو التي تعدُّ تغدُّ حجم لها حسب الجدول أدناه ، من بعد ذلك بدأت بالتصاعد تدريجياً ونالت أعلى حجم لها عام 2011 بمقدار (44.823) مليار يورو[1] .

1: - نسبة خدمة الدين إلى الإيرادات العامة

ان نسبة خدمة الدين العام إلى الإيرادات العامة الأعلى قدرت بـ(50.64%) مليار يورو لعام 2011 بخدمة دين هي الأعلى خلال سنوات الدراسة، أما تغدُّ نسبة له كانت في عام 2013 وبمقدار (17.38%)مليار يورو.

جدول (7)

نسبة خدمة الدين إلى النفقات والإيرادات العامة والصادرات للمدة (2004-2022)

مليار يورو

السنة	خدمة الدين العام	نسبة خدمة الدين العام إلى النفقات العامة 1%	نسبة خدمة الدين العام إلى الإيرادات العامة 2%	نسبة خدمة الدين العام إلى الصادرات 3 %	نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 4%
2004	27.799	32.97	39.383	207.99	14.35
2005	30.066	34.91	39.934	202.37	15.09
2006	26.086	27.84	32.30	152.27	11.97
2007	31.923	30.50	35.58	165.29	13.718
2008	37.452	31.73	39.55	176.85	15.47
2009	41.780	33.48	46.71	231.91	17.58
2010	32.772	28.50	36.16	154.86	14.622
2011	44.823	39.96	50.64	184.89	22.04
2012	36.672	34.66	42.50	133.45	19.466

[1] Michael Andriko poulou ,Ourcovntryin the Euro, Athens, 2021. http://www.eaaa.gr/

10.522	69.529	17.38	22.04	18.928	2013
17.13	112.34	37.66	3.47	30.43	2014
18.82	128.917	40.30	3.61	33.201	2015
17.88	122.67	35.73	3.66	31.216	2016
8.934	54.75	18.89	18.40	15.806	2017
10.05	53.122	20.02	20.40	17.781	2018
10.55	57.128	21.54	22.049	19.35	2019
12.66	68.017	25.48	21.21	20.95	2020
12.44	56.524	24.89	21.66	22.608	2021
11.67	44.33	22.65	21.02	24.288	2022
14.472	125.116	33.015	23.793	28.628	متوسط المدة

المصدر:- عمل الباحثة بالاعتماد على

-عمود رقم (1) دنياس بانا جيوتيس ، واخرون، تحليل استدامة الديون اليونانية، جامعة بيرايوس، قسم المالية والادارة المصرفية،2017، ص (85) ، سنوات متفرقة .

--عمود رقم(1) ايلني بيسيو،نيكولأوس كيريازيس، تطور الدين اليوناني :هل يمكن التحكم فيه؟ مقترحات السياسة الاقتصادية، رساله ماجستير منشوره، جامعة ثيساليا، قسم العلوم الاقتصادية، برنامج الدراسات العليا، 2017، ص (81)، سنوات متفرقة.

2: - نسبة خدمة الدين إلى النفقات العامة

ان نسبة خدمة الدين العام إلى النفقات كانت متذبذبة بين الصعود تارة وبين النزول تارة أخرى، لذا فإن تغذُّ نسبه لها كانت في عام 2014 وبحجم قدر بـ (3.47%) وان هذا يعود إلى الزيادة المرتفعة والأعلى خلال مدة الدراسة للنفقات العامة وبمقدار (917.180) مليار يورو وبخدمة دين كان حجمها (30.43) مليار يورو، أما أعلى نسبة لخدمة الدين إلى النفقات العامة قدرت بـ(39.96%) لعام 2011 التي كان فيها حجم خدمة الدين هو الأعلى (44.823) مليار يورو وبنفقات قدرت بـ (112.143) مليار يورو .

3: - خدمة الدين إلى الصادرات

ان اقتصاد اليونان يعتمد على ما تصدره من سلع وخدمات تتميز بإنتاجها ، وهذا يكون معدل لمتوسط المدة بمقدار (125.116) مليار يورو ، لذا فإن حجم الصادرات متذبذب وهذا يعود إلى العديد من الأمور التي حدثت في اليونان ، وأعلى حجم لصادرات كان في عام 2022 وبمقدار (54.786) مليار يورو ، هذا يعود إلى الزيادة في الإيرادات العامة عما سبق من السنوات وبمقدار (107.2) مليار يورو ، والتي تشكلت من الموارد المتأتية من حركة القطاعات الاقتصادية اليونانية بشكل إيجابي[1] ، يقابلها تغذُّ نسبة لخدمة الدين العام إلى الصادرات وبمقدار (44.33%) مليار يورو ، أما أعلى نسبه لها كانت تقدر بـ(231.91%) مليار يورو لعام 2009 في قمة الأزمة .

4: - خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

ان متوسط المدة لنسبة خدمة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي قدر بـ (14.472) مليار يورو، لذا فإن نسبة خدمة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة خلال مدة الدراسة فبلغت تغذُّ نسبه له عام (2018) وقدرت النسبة بـ (10.05) مليار يورو وبحجم للناتج المحلي الإجمالي قدر بـ (179.558) مليار يورو.

المبحث الثالث

الأسباب وحزم الإنقاذ التي انتشلت اليونان من الغوص في الديون

المطلب الأول: - الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة وزيادة مديونية اليونان

هناك ثلاث اسباب أدت إلى ارتفاع الديون اليونانية أولها :-الاقتراض المتهور للقطاعين العام والخاص، وثانيها العجز الدائم في القدرة التنافسية و العجز عن تحصيل الديون من المتعثرين المحلين والشركات التي أثقلت كاهل البنوك والجمهور، وثالثها تخص المعاملات الجارية[2] .

وهناك عوامل داخلية وخارجية زادت من عمق الأزمة: -

<u>أولاً :- العوامل الداخلية</u>[3] :-

- منها العجز المستمر في الميزانية وعدم اللجوء إلى حلول جذرية منذ عام 2001، سوء الإدارة المالية والقانونية، مع انخفاض الطلب الخارجي أدى إلى خلق العجز المزدوج في الميزانية والمعاملات الجارية الحساب الجاري وتمويل عن طريق الاقتراض الخارجي ومن الأسواق المالية الدولية أدى إلى ارتفاع الديون الخارجية.
- حدوث انخفاض في إجمالي الناتج المحلي وتراجع مكوناته الكلية كالاستثمار والاستهلاك والواردات، وانخفاض دخول العملات الصعبة لليونان، والنشاط الإنتاجي الذي أدى إلى زيادة معدل البطالة، وتدهور عجلة كل القطاعات الاقتصادية (كالزراعة، والصناعة، والسياحة) أدت هذه العوامل إلى انخفاض معدل التضخم وحدوث حالة الركود الاقتصادي.

---

[1] بو الكور نور الدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب والحلول ، مصدر سابق، ص (59-60).

[2] Dimitris Bevanis ,The three reasons that led rise in GREEK debt ,CNN Greece,2023.

[3] منى يونس حسين، محاولة تحليلية لأزمة اليونان المالية، مصدر سابق، ص (متفرقة) .

- زيادة النفقات العامة وانخفاض الإيرادات، ومن أسبابها انخفاض التحصيل الضريبي وزيادة التهرب الضريبي والتسيب الإداري لعدم توفر نظام إداري رقابي كفوء، مع زيادة الإنفاق على التسليح وسداد الديون، عودة الكثير من الجالية اليونانية إلى اليونان شكلت أعباء اقتصادية إضافية، وزيادة حالة التقاعد والمعاشات ذات المبالغ المرتفعة زادت من كاهل نفقات الموازنة.

ثانياً:- العوامل الخارجية [1]:-

- الاشتراك في عضوية اليورو الأوربي هذا الأمر جعل الحكومة اليونانية تزيف الحقائق الاقتصادية لتضمن قبولها في العضوية ولكي تتماشى مع شروط ماسترخت، وذلك من حيث نسب عجز ميزان المدفوعات والدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي، جعل الأمور تتعقد وعدم القدرة على حل المشاكل المتراكمة لذا لجأت إلى البنك الاستثماري لخفض ديونها مع الاستمرار المفرط للإنفاق ، نوعاً تم سداد الديون وتخفيض العجز النظري لعدة مليارات من اليورو ، لكن لعدم شفافية عرضها للديون أمام أعضاء اليورو وعجزها المالي المتراكم خلق خلل هيكلي وأزمة الديون في عام 2009، مع التلاعب في الميزانيات العمومية لإخفاء الحقائق المتعلقة بالديون.

- الأزمة المالية العالمية لعام 2008 التي تأثرت بها اليونان حيث أدخلته حالة من الركود الاقتصادي العام نتيجة انخفاض الدخل من النقل البحري والسياحة مع ضعف التنافسية الإنتاجية.

- ان المبالغة في طرح الديون العامة زادت من مخاوف جميع الدائنون والمستثمرون لبعض الدول الأوربية ، مما ظهرت أزمة عدم الثقة في كافة السندات الحكومية اليونانية، وان العمل على تخفيض التصنيف الائتماني جعل اليونان تدق ناقوس الخطر في الأسواق المالية المحلية.

المطلب الثاني :- حزم الإنقاذ التي ساعدت اليونان على العودة إلى التوازن

أولاً: حزم الإنقاذ الأولى

قامت الحكومة اليونانية باللجوء إلى صندوق النقد الدولي ودول منطقة اليورو ، والطلب منها رسمياً عام 2010 بتفعيل خطة الإنقاذ المالي والمتفق عليها أثناء الجلسة التي قادتها المفوضية الأوربية ، هذا وتضمنت إعطاء اليونان قروضاً بقيمة (4.5) مليار يورو من لدن صندوق النقد ودول الاتحاد، هذا ما تحتاجه الحكومة اليونانية لتغطية النفقات المالية العامة، مع الحاجة إلى تسديد (16) مليار يورو لسندات حان أجل سدادها في السنة الجارية، وان الارتفاع في معدلات الفائدة وبمقدار (8.3%) جعل اليونان ليس لديها قدرة على إعادة تمويل هذه السندات، لذا جاء رد المفوضية الأوربية سريعاً على الطلب اليوناني بقيامها تفعيل الآلية الخاصة لخطة الإنقاذ ، وذلك بتقديم (60)مليار يورو مساعدات لليونان وهذا حسب تصريح دومينيك شتروس مدير عام صندوق النقد الدولي الذي أوجب أحقية طلب اليونان ، مع اخذ بالاعتبار قرار الأعضاء الـ(15) دوله في منطقة اليورو وموافقتها على الطلب ، لذا تم الموافقة في 2 مايو بمنح

[1] حديوش سعدية ،سنوسي علي، أزمة الديون السيادية اليونانية (من الأسباب الى الحلول)، الملتقى العلمي الوطني الجزائري، جامعة محمد بوضياف –المسلية/كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،2019،ص(8-9).

اليونان مجموعه متتالية من القروض المالية على مدار ثلاث سنوات وبمقدار (110)*مليار يورو، واشترط على اليونان من أجل الحصول على القروض العمل بخطة التقشف التي تهدف إلى تخفيض النفقات العامة، هذا وبحسب الخطة فإن على اليونان أن تعمل بإجراءات خفض العجز في ميزانياتها [1].

ثانياً:- حزمة الإنقاذ الثانية

قررت دول منطقة اليورو منح اليونان خطة إنقاذ ثانية في شباط 2012 ، التي تضمنت حزمة من الإجراءات خصصت مبالغ بمقدار (130)مليار يورو ، مع العمل على اتفاقية التبادل لسندات الديون بين اليونان ودائنيها من القطاع الخاص التي تنص على شطب (107)مليار يورو ، وهذا التبادل يتم مع المؤسسات المالية الخاصة التي تنص على شطب (35,5%) من قيمة السندات الدائنة لليونان التي تكون بحوزة تلك المؤسسات المالية بما يعادل (107) مليار يورو، بمعنى تبديل السندات القديمة بسندات جديدة وبتأريخ استحقاق بعد 30 سنة مع نسب متغيرة للفائدة، تتراوح بين (2%) لعام 2015 و بـ(3%) حتى عام 2020 أما السنوات المتوالية خصص لها (4,3%) ، إلى ان يتم انتهاء آجال استحقاق الديون اليونانية حتى عام 2042، والقروض التي تم تقديمها من قبل وصلت إلى (130) مليار يورو تسدد تدريجياً حتى عام 2014 ، لذا فإن الخطة تهدف إلى إعادة هيكلة الديون اليونانية ، فالحكومة اليونانية أتعبت حزمة من الإجراءات التقشفية لكي تسطيع السيطرة على العجز في الميزانية ، وتخفيض النفقات العامة التي شملت الأجور والرواتب من (1 إلى 5,5%)، ويتم ذلك بتجميد رواتب الموظفين الحكوميين مع تقليل المكافأة الناتجة عن العمل الإضافي وايفادات السفر، هذا الأمر جعل البرلمان اليوناني يوافق على شروط حزمة الإنقاذ الثانية خوفاً من الإفلاس وتخلفها عن السداد واعتباره مشروع قانوني الهادف إلى توفير (4,8) مليار يورو، وهذا القانون تضمن رفع الضرائب ومحاسبة من يتهرب منها على القيمة المضافة وعلى المحروقات والسيارات المستوردة[2].

ثالثاً:- حزمة الإنقاذ الثالثة

توصلت الحكومة اليونانية إلى اتفاق مبرم مع دائنيها في (2015/8/14) بحصولها على حزمة جديدة من المساعدات وبقيمة تصل إلى (86)مليار يورو ، وهذا تم بعد موافقة البرلمان اليوناني على هذه الشروط القاسية ، على الرغم من محاولته تجنب إقرارها ولوقت طويل لكن الديون المستعصية جعلته يوافق على الإقرار بها وجعلها ضمن مناهج الإصلاح المالي ، وان وزارة الخارجية لدول منطقة اليورو اصدر بيان عن اجتماع تم في بروكسل أوضح فيه أن مجموعة اليورو تعتبر العناصر الضرورية لإنجاز والسير على هذه الخطة باتت متوفرة وذات مستويات وطنية لازمة لإقرارها من أجل المساعدة المالية للميل إلى حالة الاستقرار الأوربي ، لذا فإن مجموعة الدائنين الدوليين قررت تخصيص مبلغ (10)مليار يورو من هذه الحزمة لدعم موقف البنوك اليونانية ، التي نالت ضرراً كبيراً من أزمة

* قدم صندوق النقد الدولي منها 30 مليار يورو وقدمت دول الاتحاد الأوربي 80 مليار يورو لليونان ،حيث تبلغ فوائد هذه القروض نحو 5.2% وبفترة سداد 3 سنوات ، وان قمة بروكسل خفضت الفائدة لقادة الاتحاد الأوربي لعام 2011 بنحو 1% ،لتصبح 4.2% مع زيادة فترة السداد لـ7سنوات.

[1] يحيى بن عمر، احمد جابر بدران ،احكام السوق مع دراسة لحلول الأزمات المالية العالمية ،دار الوفاء، 2017، ص (199-200).

[2] بو الكور نور الدين ، أزمة الدين السيادي في اليونان : الأسباب ،التداعيات والحلول ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، ع (2) ،م (15)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة /كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،2013 ، ص (114).

الديون وتقلبات الأسواق، كل هذا ينتج عنه ضغوطات مالية بسبب تخلف اليونان عن سداد ولو دفعه واحدة من ديونها في نهاية 2015 [1].

الاستنـــــــــاجات

1) الموازنة العامة اليونانية اعتمدت على القطاعات العامة التي نالت في ميزانياتها القدر الكبير من الايرادات كقطاع الخدمات ، لكن على الرغم من هذا التطور في القطاعات الا ان اليونان تضررت وبشكل كبير من اثار الانفاق المفرط ، الذي نتج عنه خلق ازمة الديون الحكومية التي اثقلت كاهل اقتصادها مع تسارع في تقلبات السوق المالي مسببة بعدم سداد الديون العامة ، وتخفيض التصنيف الائتماني الذي دق ناقوس الخطر في الاسواق المالية المحلية.
2) الازمة اليونانية جعلت منطقة اليورو تضع اليونان محور الاهتمام لانتشالها من قعر الازمة، فسارعت إلى اتخاذ قرار بدمج اليونان اليها مع ضمان العمل بمبادئ حزم الانقاذ، وبخطة التقشف الهادفة إلى تخفيض النفقات العامة المنعكسة طردياً على تخفيض العجز في موازنتها العامة.
3) المؤشرات الخاصة بعبء المديونية ماهي الا قراءات عن نسب الدين العام وخدمته، وتأثيراتها على مكونات الاقتصاد اليوناني سلباً أو إيجاباً، ومدى معرفة قدرة الاقتصاد على استيعاب الازمة المنعكسة على هذه النسب والمؤشرات.
4) الايرادات الضريبية كانت الممول الاكبر في الموازنة العامة يأتي من بعدها الايرادات الاخرى التي رفدت الاقتصاد اليوناني بحركة رؤوس الاموال للزيادة قدرة الحكومة على تسديد الديون المفرطة على كاهل موازنتها ودرء العجز فيها.

التوصيـــــــــات

1) بما ان الايرادات الضريبية هي المحرك لرفد موازنة اليونان، لذا يجب العمل على ضمان رفع قيمة الضرائب وادواتها مع محاسبة المتهربين من السداد الضريبي، مع العمل على تحريك القطاعات الاقتصادية نحو زيادة وارداتها العامة ولزيادة التنوع في الايراد العام.
2) العمل على بذل الجهد في تنفيذ الحلول المتخذة من قبل منطقة اليورو كحزم الانقاذ، لتخلص من سوء الادارة المالية والقانونية والاهتمام بزيادة الواردات المتنوعة، وللمساعدة المالية من أجل خلق الاستقرار المالي المحلي والأوربي.
3) حصر حركة الاموال داخل اليونان لدرء تهريبها إلى الخارج وبشكل طائل الذي انعكس على رأس المال المحلي واضر به، لتجنب اليونان اللجوء المفرط إلى الاقتراض الداخلي و الخارجي وبشكل متزايد واستغلال المدخرات المحلية المؤثرة على انخفاض واردات الموازنة العامة يجعل الامر سهل في خلق العجز فيها.
4) العمل على تعزيز مؤشرات عبء الدين العام لصالح الموازنة العامة، وجعل النسب الخاصة بها تتماشى مع الوضع الاقتصادي ولا تكن عثرة اخرى لزيادة العجز في الموازنة انما تكن مساندة لتخلص من ازمة الدين العام في اليونان.

المـصـــــــــــــادر

الكتـــــــــــــب

[1] رمزي محمود ، صندوق النقد الدولي تأريخ من المؤامرات والتدليس والشروط المريرة والقاسية ،دار التعليم الجامعي، 2022،ص (134).

1) إبراهيم بدران، الآفاق المستقبلية للتصنيع في الأردن، عالم الكتب للنشر، 2016، ص (142).
2) رمزي محمود، صندوق النقد الدولي تأريخ من المؤامرات والتدليس والشروط المريرة والقاسية، دار التعليم الجامعي ، 2022،ص (134).
3) يحيى بن عمر، احمد جابر بدران، احكام السوق مع دراسة لحلول الأزمات المالية العالمية، دار الوفاء، 2017، ص (199-200).

البـــــحوث والدراســـــات

1) ايمان عبد خضير، خالد عبد الحميد عبد المجيد، أزمة اليونان (أزمة اليورو) والدروس المستفادة، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، جامعة بغداد/ كلية الادارة والاقتصاد، ع (73)، م (19)، ص 312.
2) بو الكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب، التداعيات والحلول، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، ع (2)، م (15)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة /كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،2013 ، ص (114).
3) بو الكور نور الدين، أزمة الدين السيادي في اليونان: الأسباب والحلول مجلة الباحث، ع (13)، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة /كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،2013 ، ص (59-60).
4) مصطفى حسين عبد الرزاق، الأزمة الاقتصادية وآثارها السياسية، جامعة واسط/ كلية القانون، 2013، ص (7-8).
5) منى يونس حسين، محأولة تحليلية لأزمة اليونان المالية،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،الجامعة المستنصرية/كلية الإدارة والاقتصاد ،ع (39) ،2014، ص (متفرقة) .

التـــــقارير والمـــــــــراكز

1) أحمد الصباغ، تحديات السيطرة على مكامن الغاز الطبيعي- خريطة الصراع بشرق المتوسط، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، صفحات متفرقة.
2) حديوش سعدية، سنوسي علي، أزمة الديون السيادية اليونانية (من الأسباب إلى الحلول)، الملتقى العلمي الوطني الجزائري، جامعة محمد بوضياف –المسلية/كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،2019،ص (8-9).
3) جمهورية اليونان، هيئة الإحصاء اليونانية، الاقتصاد اليوناني، 2023، (40).
4) البنك الدولي، النفقات العامة بالأسعار الجارية لسنوات متفرقة.
5) الجمهورية اليونانية، هيئة الإحصاء اليوناني، البيانات المالية للفترة (2018-2021)، 2022، ص (2).

الموقـــــــع الالكتروني

1) Michael Andriko poulou ,Ourcovntryin the Euro, Athens, 2021. http://www.eaaa.gr
2) http://www.com.ot.gr/2023/01/25/oikono
3) غرفة الأخبار ، اقتصاد، الميزانية عام 2022، 2023/2/25 . متوفر على الموقع الإلكتروني
4) مؤشرات التنمية العالمية ، 2023/12/19 متوفر على الموقع الإلكتروني https://data.albankaldawli.org

(5 Leslie Kramer ,Michael J Boyle and Marcus Reeves ,Fiscal Policy: Balancing Between Tax Rates and Public Spending, August 29,2023 تم زيارة الموقع 2023/11/11 https://www.investopedia.com

(6 أمينة حسين، علمنا الاقتصاد دروس الموازنة العامة من الأزمة اليونانية، ألف باء اقتصاد. تم زيارة الموقع 16/11/2023https://www.abeqtisad.com/abeqtisad

(7 Eric Toussaint ,Banks are responsible for the crisis in Greece ,CADTM Committee for the abolition . illegitimate debt, Belgique , 2017 تم زيارته الموقع 2023/11/5 http://Capital.gr/arthra/3033988/i-lethei

الكتـــــــــــب الانكلـــــــيزية

1) Matthew Johnston, Understanding the Downfall of Greece s Economy, 2023
2) Eleni Bessiu ,Supervisor : Nikolaos Kyriazis , professor ,the evolution of the Greek debit is it manageable? Economic policy proposals ,Masters Thesis, University of the Scalia of Economic Sciences ,Graduate Study program Applied,2017, p (81) .
3) Dimitris Bevanis ,The three reasons that led rise in GREEK debt ,CNN Greece,2023 .